السودان

إعداد: عبدالمنعم عثمان

«الشعبية» ترفض و«الشعبي» يشترط إعلان حكومة انتقالية ... وقوى الإجماع تدعو لخطوات عملية نحو التحول الديمقراطي

دعوة الحزب الحاكم للحوار ... بين مطرقة رفض المعارضة وسندان الشروط المسبقة

رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان «جناح الشمال»، دعوة نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه إلى الحوار، ودعت بدورها إلى مفاوضات بموجب قرار لمجلس الأمن الدولي.

وقال زعيم الحركة مالك عقار، إن دعوة طه هي «لأهداف سياسية داخلية»، ووصفها بأنها «تضليلية للسودانيين، وبمعنى ما للمجتمع الدولي».

وأضاف أنه، مستعد لبدء مفاوضات مع الخرطوم على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 2064 الصادر في مايو 2012.

ودعا هذا القرار إلى إنهاء النزاع الحدودي بين السودان وجنوب السودان وإلى التفاوض لحل الخلافات بينهما، وخصوصا النزاع بين الخرطوم والحركة الشعبية-الشمال.

واعتبر القرار أن هذه المفاوضات يجب أن تستأنف على أساس اتفاق – إطار وقعته الحركة الشعبية – الشمال في يونيو 2011 مع مستشار الرئيس السوداني نافع علي نافع.

ويعترف الاتفاق الذي ظل حبرا على ورق، بالحركة باعتبارها حزبا سياسيا شرعيا ويلزم السلطات والمتمردين بإقامة «شراكة سياسية» في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان؛ حيث تدور المعارك بين المتمردين والجيش السوداني.

وقال عقار إن طه «عمل على تجنب» تطبيق هذا الاتفاق وقرار مجلس الأمن الدولي. وكان عقار حاكم النيل الأزرق قبل اندلاع المعارك في الولاية في سبتمبر 2011. وجاءت دعوة طه للمتمردين إلى الحوار والمشاركة في صياغة دستور البلاد الجديد.

من جانبه أعلن المؤتمر الشعبي استحالة حدوث لقاء بين الأمين العام للحزب الدكتور حسن عبد الله الترابي والأستاذ علي عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية في ظل تعقيدات الوضع السياسي الراهن، ووضع المؤتمر الشعبي شروطا للقاء أبرزها أن يكون في إطار وفد جامع لقوى الإجماع الوطني وتسليم الحكومة لوضع انتقالي.

علي عثمان

وقال الأمين السياسي للحزب- كمال عمر في تصريح خاص لـ«أخبار اليوم» - ردا على حديث النائب الأول في المؤتمر الصحافي الأخير، ليس هنالك ما يمنع من اللقاء بالدكتور الترابي». وأضاف لـ«أخبار اليوم» إن علي عثمان طرح مبادرة ولا طريق للوصول إلى هذه المبادرة إلا إذا تضمنت طرح حكومة انتقالية تسلم السلطة لحكم انتقالي و«بعد ذلك يمكن أن ننظر في أمر مقابلته».

وتساءل حول ما هو الجديد الذي تحمله هذه المبادرة والأزمة بين الطرفين قديمة.

وأكد أن الدكتور حسن الترابي الأمين العام للحزب ملتزم بالقرار الثابت لهيئة قيادة الشعبي بأن لا حوار مع المؤتمر الوطني، مشيرا إلى أن الحزب لن يقبل لقاء الترابي النائب الأول للرئيس حيث أن لديهم موقفا ثابتا و واضحا بإسقاط النظام، وأوضح أن كل قيادات وعضوية المؤتمر الشعبي أجمعوا على أنه لا سبيل للحوار مع المؤتمر الوطني إلا إذا قبل فكرة الوضع الانتقالي. وأضاف قائلا : ولن تكون هنالك مقابلة ثنائية بين النائب الأول للرئيس والدكتور الترابي وإنما عبر وفد تحدده قوى الإجماع الوطني.

من جانبه قال رئيس تحالف قوى الإجماع الوطني فاروق أبو عيسى في تصريحات لـ«الميدان» ردا على حديث النائب الأول لرئيس الجمهورية حول الحوار مع القوى السياسية: « إن الحديث ليس بالأمر الجديد وهو نفس خطاب المؤتمر الوطني وحديثه عن الحوار والدستور الذي تردده قيادات الحكومة وترفضه أحزاب قوى الإجماع الوطني؛ ليس فيه ما يخرج السودان من نظام الحزب الواحد إلى رحابة الديمقراطية» وذكر أنه بشأن الحديث عن تهيئة الأجواء لتحول ديمقراطي: «إن الحديث المعمم لا يكفي وأنه على الحكومة أن كانت جادة أن تقوم بخطوات عملية لإطلاق سراح كل المعتقلين ورفع الرقابة عن الصحف وإتاحة حرية التعبير وتجميد المواد التي تسمح لجهاز الأمن باعتقال السياسيين وإتاحة النشاط السياسي أمام الأحزاب للتواصل مع جماهيرها وإعادة نشاط المراكز الثقافية التي أغلقتها الحكومة».

علي الحاج: لم أناقش مع طه علاقة «الشعبي» و«الوطني»

قال مساعد رئيس حزب المؤتمر الشعبي المعارض علي الحاج إنه لم يناقش مع نائب الرئيس علي عثمان طه لدى لقائهما مؤخرا قضية العلاقة بين حزبي المؤتمر الوطني والشعبي باعتبارها قضية خاصة وأن النقاش تم لقضايا عامة. وأكد الحاج لبرنامج لقاء خاص الذي بثته فضائية الشروق يوم الخميس الماضي اتفاقه مع طه على الرجوع للشعب في قضايا الحريات للمحافظة على ما تبقى من السودان.

وأقر بتطور حدث بعض الشيء في محور الحريات، وأضاف: «لكننا نريدها أوسع من ذلك»، مبينا أن الضمانات لما تم الاتفاق عليه تحتاج لنقاش من قبل المعارضين بالخارج ولديهم رأى في الحوار الذي يجب أن يكون مبني على الثقة. وقال إن النقاش شمل قضية تتعلق بطرح مشروع «مثلث حمدي»، واصفا المقترح بأنه ليس بريئا من الناحية السياسية، وأضاف «اقتنعت بأن الحكومة حريصة على ما تبقى من السودان». وقال: «لابد أن نتعظ مما يحدث في دارفور حتى لا تكون هناك مناطق أخرى. وإذا نظر الناس للمستقبل فسيثمر حواري مع النائب الأول لأن الأمل يظل موجودا».

صلاح الدين: أمر إعادة ترشيح البشير يحسمه الدستور ولا أؤيد أي خطوة مخالفة له

أوضح د. غازي صلاح الدين رئيس الهيئة البرلمانية لنواب المؤتمر الوطني أن أمر إعادة ترشيح الرئيس البشير من الناحية الدستورية محسوم إذ ينص الدستور على دورتين للرئاسة فقط . وأضاف في تصريحات صحفية عقب اجتماع الهيئة البرلمانية لنواب المؤتمر الوطني يوم الخميس الماضي إن هذا الأمر غير مدرج للمناقشة في هذه الاجتماعات إلا إذا شاء النواب مناقشتها من زاوية انتمائهم للمؤتمر الوطني وليس الشعب السوداني قائلا اما على المستوى الدستوري فالأمر مجسوم حتى يأتي دستور يفسخ الدستور الحالي مؤكدا أنه لا يؤيد أي خطوة لا تستند إلى دستور وهو شرط ضروري لقيام أي نظام وأن أي دستور حتى إن كان خاطئا لابد من الالتزام به حتى يتم تصحيحه.

السودان يدعو البنك الدولي للمساهمة في سداد ديونه الخارجية

دعا السودان البنك الدولي للإسهام في معالجة التحديات التي تواجه اقتصاد البلاد، وتعزيز فرص استفادة السودان في معالجة ديونه الخارجية.

وأكد علي محمود وزير المالية والاقتصاد السوداني، خلال لقائه يوم «الأربعاء» الماضي بالخرطوم مع المدير التنفيذي للمجموعة الأفريقية الأولى في البنك الدولي دينى كاليالبا، على أهمية مساعدات البنك في دعم جهود الدولة في مجالات إعفاء الديون الخارجية وتنفيذ الوثيقة المرحلية لتخفيف حدة الفقر بالإضافة لتنفيذ الدراسات الخاصة بتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار وتحديث القطاع الزراعي السوداني.

وأوضح كاليالبا أن زيارته تستهدف التعرض على ترتيبات وأجندة اجتماعات اللجنة الاستشارية لكتلة المحافظين الأفارقة «افريكان كوكاس»، التي ستنعقد ضمن فعاليات اجتماعات الربيع بواشنطن في ابريل المقبل ، بالإضافة إلى الوقوف على تحضيرات السودان لاستضافة اجتماعات «كوكاس» بالخرطوم يومي 21 و22 أغسطس المقبل بمشاركة وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية الأفارقة، كما يبحث اجتماع مجموعة «كوكاس» المقرر بالخرطوم مذكرة بمطالب القارة الأفريقية المتمثلة في زيادة التمويل التنموي الميسر عبر وكالة التنمية الدولية بالإضافة للدعم الفني والمحافظة على القوة التصويتية للقارة في المجموعة وزيادة تمثيل القارة في الإدارة العليا والوظائف الأخرى، كما تطالب المذكرة بضرورة منح مقعد ثالث لأفريقيا في مجلس إدارة مجموعة بيرتون وودز «البنك وصندوق النقد الدوليان».

السفير الأمريكي يجتمع بدينكا نقوك و«المسيرية» تحذر

أكدت قبيلة المسيرية أن قضية أبيي لا تحتمل المزايدات أو التدخلات الخارجية، ورأت أن القضية سهلة الحل إذا ترك أصحاب المصلحة وحدهم دون أي وسيط خارجي، وكشفت عن تحركات مريبة للسفير الأمريكي بالخرطوم مع دينكا نقوك من المطالبين بإشراكهم في نسبة المسيرية بالمجلس التشريعي، وأكدت القبيلة رفضهم القاطع إشراك دينكا نقوك، وأكدت أن المقترح جاء بعد أن شكا دينكا نقوك للقائم بالأعمال الأمريكي. وقال القيادي بقبيلة المسيرية محمد عمر الأنصاري لـ«الإنتباهة»: إن أبناء دينكا نقوك بالسودان «عاملين طابور وإزعاج» لجهة أنهم يريدون إشراكهم في النسبة المخصصة للمسيرية بالمجلس التشريعي الذي لم يتم التوافق عليه بعد، وأكد الأنصاري وجود إحباط كبير وخلاف بين دينكا نقوك وحكومة الجنوب بشأن إدارة ملف أبيي، ومن جهته أعلن اتحاد المرأة بأبيي ترحيبه بالمصفوفة التي وقعت أخيرا بين السودان ودولة الجنوب، وقال إن إعادة العلاقات من شأنها ضخ الحياة من جديد بالمنطقة، ووصف العلاقة بين البلدين بأنها الشريان والقلب النابض للقبائل على الحدود.

وقالت أمينة المرأة بأبيي الراية علي الجلة لـ«الإنتباهة»: «نمد أيادينا بيضاء للإخوة من دينكا نقوك من أجل تنفيذ المصفوفة ورتق النسيج الاجتماعي والعودة بالقبيلتين لسيرتهما الأولى، وتحويل بؤر الصراع السياسي إلى وفاق وطني، والعمل على إعادة الثقة وبناء السلام في السودان عامة وأبيي بصفة خاصة.

الدولار يعاود الارتفاع في «السوق السوداء»

ارتفع سعر الدولار مقابل الجنيه السوداني في السوق الموازية «السوداء» يوم الأربعاء الماضي ، بعد انخفاض متوالي أعقب توقيع اتفاق مصفوفة تنفيذ اتفاقية التعاون الشامل بين السودان ودولة الجنوب، الذي يضمن استئناف ضخ نفط دولة جنوب السودان وتصديره عبر الموانئ السودانية.

ووصل سعر الدولار في السوق الموازي لأكثر من 6.3 جنيهات ليبعد عن السعر الرسمي الذي حدده بنك السودان وفق نشرة رسمية صادرة عن بنك السودان المركزي، وأوضحت النشرة أن السعر الرسمي للدولار بـ4.3980 جنيهات، أما الموازي فبلغ 6.310 جنيهات، فيما كان الفارق بين السعرين ، 1.882 فسجل الدولار بالموازي في اليوم ذاته 6.280 جنيهات.

وحدد البنك المركزي أخيرا، النطاق الأعلى والسعر التأشيري والنطاق الأدنى بـ5.6115، 5.3957، 5.1799 جنيهات على التوالي، فيما ظل سعر صرف الدولار ثابتا كما هو عليه 4.3980 جنيهات، كما حدد بنك السودان المركزي ليوم الأحد الموافق 24 مارس 2013.

12ألف عربة للحكومة الاتحادية بعضها يتلاعب بها أبناء المسؤولين

قال نائب رئيس لجنة العمل بالمجلس الوطني آدم جماع خلال زيارة مفاجئة قامت بها اللجنة لجهاز الرقابة على العربات الحكومية، قال إن اللجنة تلقت شكاوى حول وجود مخالفات بالجهاز من بينها وجود رسوم غير قانونية يتم تحصيلها، وأوضح أن الاستثناءات في استعمال العربات الحكومية قد يكون بابا للفساد.

من جهتها، قالت عضو المجلس نائلة عبد الرحمن إن أبناء المسئولين يتلاعبون بالعربات الحكومية على مرأى ومسمع من الجهاز.

وأكد مدير جهاز الرقابة آدم محمد جمعة، بحسب ما أوردت «الانتباهة» ، أن عدد العربات الحكومية الاتحادية فقط يتراوح بين «10 و12» ألف عربة، واتهم لجنة تمليك العربات الحكومية بالفشل، وقال: «لو قدرنا نصل إلى إقناع الدولة عدم شراء أي عربة حكومية بيكون أحسن».

وأقر بتعيين «6» وظائف من بينها «3» لأبناء معاشيين بالجهاز.

وأكد جمعة جملة مخالفات لأبناء وزراء وأبناء مسئولين تتم عبر استخدام عربات حكومية من بينها عربة تتبع للمجلس الوطني.

واعترف مدير جهاز الرقابة بتعدي وزير عليه بمكتبه لحجزه عربة تخصه، واستخدامه عبارات غير لائقة في حقه.

الأهلي المصري يباري المريخ تكريماً للوالي والبدري

وافق حسام البدري المدير الفني للأهلي على خوض مباراة ودية أمام المريخ السوداني في الخرطوم شهر يونيو المقبل، وأشار الموقع الرسمي للأهلي، يوم الخميس الماضي، إلى أن البدري أبدى موافقة مبدئية على المباراة على أن يتم ترتيب موعدها وفقا لارتباطات الفريق في بطولة الدوري. يذكر أن الأهلي تلقى دعوة لخوض مباراة ودية في السودان في شهر يونيو المقبل لتكريم رئيس نادي المريخ السابق جمال الوالي وكذلك حسام البدري ، وسبق للبدري أن تولى منصب المدير الفني للفريق السوداني وتوج معه ببطولتي الدوري والكأس.

فتاة من النيل الأزرق تفوز بالجائزة الأولى للأسر المنتجة على مستوى العالم العربي

فازت الفتاة السودانية أميرة أحمد موسى بالمركز الأولى في جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البحرين لتشجيع الأسر المنتجة، لأفضل عمل إنتاجي على مستوى العالم العربي لاستخدامها أفضل الوسائل والمعدات من بيئتها المحلية بمنطقة الدمازين عاصمة ولاية النيل الأزرق المتمثلة في الرسم والنحت والتلوين على القرع، وقد طاف الحضور وضيوف البحرين على المعرض الخاص بالأعمال الفائزة وقد لفتت الأعمال الفنية السودانية الأنظار لما فيها من إبداع وتميز فني.

وفي الاحتفال الرسمي الكبير الذي حضره الوزراء والمسئولين والسفراء المعتمدين قامت الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة بتسليم الفائزة الأولى أميرة أحمد موسى جائزتها وقيمتها الـ10 ألف دولار في الاحتفال الذي أقيم الاثنين الماضي بمركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات، وقد تلقت الفائزة داخل الاحتفال التهاني والتبريكات بفوزها الباهر وسط مشاركات عربية واسعة.

المعارضة تدشن حملتها ضد قانون الصحافة الجديد

أعلن تحالف قوى الإجماع الوطني عن تدشينه لحملة ضد قانون الصحافة الجديد وقال رئيس لجنة الإعلام بالتحالف كمال عمر الذي كان يتحدث في منبر الشارع الذي خصصته المعارضة لقانون الصحافة الجديد بدار المؤتمر الشعبي أن النظام الحالي هو أكبر خطر يهدد حرية الصحافة وانه تعدي على كل ثوابت الدستور واستن قانون جديد للصحافة يعبر عنه فقط ولا يمثل بأي حال من الأحوال الصحفيين ويخالف الدستور نصا وروحا وقال: إنه قانون لجهاز الأمن ووصف لائحته الجديدة بـ«النيت الشيطاني» ولا يوجد قانون تستند عليه وعبر عن وقوف التحالف الكامل مع الصحفيين ضد أي قانون للصحافة» وتابع: إن الأصل هو الحرية وإن كل دول العالم تركت العمل بقانون للصحافة، لأن هذا يتنافى مع كونها سلطة رابعة» وكشف عن أن قوي الإجماع سوف تقوم بتعبئة الشارع ضد قانون الصحافة الجديد. كما تحدثت في المنبر رئيسة تحرير صحيفة«الميدان» مديحة عبد الله قائلة:» إن العالم كله يتجه إلى أن لا يكون هناك قانون للصحافة، وإن القانون الجديد أعد بعيدا عن أعين الصحفيين والقانونيين» كما أشارت إلى النظام أتي بالقانون في وقت توقف فيه الصحف عن الصدور والكتاب عن الكتابة، وقالت: «إنه جاء نتاجا لصراع بين مجلس الصحفيين واتحاد الصحفيين» ووصفت صراعهما بأنه صراع مصالح من جهته أشار ممثل شبكة الصحفيين خالد أحمد إلى أن القانون لا يمثلهم كصحفيين وقال:» إنه قانون يعبر عن وجهة نظر المؤتمر الوطني وأجهزة أمنه فقط و إن مهنة الصحافة الآن تعيش في غرفة الإنعاش » كما نادى بتكوين تحالف بين الصحفيين وأصحاب المصلحة من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في وجود حرية تعبير ودعا إلى قيام نقابة تمثل الصحفيين وحماية حقوقهم .

فاروق أبو عيسى

إشراقة تفجِّر مفاجآت مدوِّية بالوزارة

صعَّدت وزيرة تنمية الموارد البشرية والعمل إشراقة سيد محمود حملتها ضد مكافحة الفساد بوزارتها، كاشفة عن تفاصيل جديدة عن ملفات الفساد بالوزارة ، من بينها تجاوزات واحتيالات على قانون الخدمة المدنية وتزوير ترقيات لعدد من قيادات نقابة العمال لم تمر على الوزير المعني ، وفي ذات الأثناء كشفت عن تحويل ملفات اثنين من أعضاء النقابة لوزارة العدل والمراجع العام لممارستهما فساداً ومخالفات إدارية تتعلق بإنشاء مكاتب للاستقدام واستغلال سلطاتهما ونفوذهما لجمع أموال من المواطنين بصورة غير شرعية.

وقالت إشراقة في تعميم صحافي إن الأمين العام للنقابة الطيب العبيد قام بتزوير إعادة تعيينه دون المرور على الوزير وتمت ترقيته من الدرجة الثامنة للخامسة في ظرف عامين فقط. وجددت إشراقة تأكيدها أن ما تتعرض له من هجوم بسبب تصديها لفساد النقابة ، وشددت على أن الوزارة ماضية في طريق الإصلاح بقوة بدعم كبير من جميع الموظفين. ولفتت إلى أن تحقيقات مع مدير الشؤون المالية الموقوف أكدت احتياله على الخدمة المدنية ، وأشارت إلى أن ملفه السري لفت إلى أنه ليس موظف خدمة مدنية ، ونال الترقيات عن طريق تزوير المعلومات.

جوبا تؤكد مجدداً عدم اعترافها باتفاقية مياه النيل

جددت دولة جنوب السودان تأكيدات سابقة برفضها الاعتراف باتفاقية مياه النيل، ودعت مصر والسودان للانضمام للاتفاق الإطاري لدول حوض النيل، مؤكدة أن سعيها للانضمام لهذا الاتفاق غير مقصود به استهداف مصالح مصر والسودان في مياه النيل. وأكد سفير جمهورية جنوب السودان في مصر انتوني كون في مؤتمر صحفي بالقاهرة، يوم الخميس الماضي أن جنوب السودان ليس ملزم أو مطالب بأن ينضم أو يعترف باتفاقية مياه النيل أو يبني موقفا منها لأنها لم تكن يومها في الوجود أثناء إبرام هذه الاتفاقيات.

ورأى أن الخلافات بين دول الحوض يجب أن تحل في إطار الاتفاق الإطاري، مؤكداً تشجيع مصر والسودان على الانضمام للاتفاق الإطاري وإعادة النظر في مواقفهم ونسعى نحن للانضمام إليها بناء على إيمان بأن وجود جميع الدول المطلة على حوض النيل بالاتفاقية سيساعد على العمل الجماعي من أجل الوصول لتفاهمات حول المواقف المتباينة وتعزيز الانتفاع المنصف من المياه.

وشدد السفير الجنوبي على أن بلاده تؤمن بأن كل الدول المطلة على حوض النيل تخضع لحقوق متساوية وفقا للمبادئ والأعراف الدولية والاستفادة بطريقة منصفة دون الإضرار بمصالح أي أطراف سواء دول المنبع أو الممر أو المصب.